

والاعراض العقلية للوجود اصلا عند اكثر المسالك والاعراض العقلية لعلها جعلها في الاعراض
فانها لا تكفي الا في حصولها في الاعراض باعتبار الرجوع الى كمالها في غير مطالعة لفظ العقل
والاعراض الظاهرة للتدبير في جميع الاحكام سواء او التشديد لمرجع الكوهر والاعراض في الوجود
ان يقال انه لا يرجع الى الكوهر باعتبار ان اجزاء الاعراض امور متعددة
حالاتها هذا راجع الى ان العمل بالكوهر في الوجود قد اجتزت حصوله في الاعراض او في
ان يقال ان الكوهر في العالم اعم من ان يكون في الاعراض فانها لا تامة مادام هي الصفة
باقية لشيء كان الله تعالى له لكن العمل مادام موجودا يستلزم له العمل فكذا ينقل العمل
وكيف لا يحاج والعالم في ان زمانه من الازمنة ليس وجوده من ذاته لكونه غير متسوا حال وجوده
او وجوده ولو اعم ذات الممكن البقاء لكان باقيا دائما فان قيل في ذلك بعض البقاء مادام هو العقل
المحاصر عنه فاذا اراد عدله لعدم ثباته لكون الوجود اولى بالممكن من العدم وقد ثبت في قوله
وهي اما اجناسا لعل اراد في هذا الموضع فلهذه الاشياء الممكنة التي هي اثار الواجب على وجوده
اي الواجب على الوجود والوجود على الوجود الذي هو بديهي ولي يدركه العوام والصبيا كما قال
الاعراب اقسام ذات ابراج وارض ذات فجاج لا اهل على الملك العدم او الامن في دلاله الاثر على
المؤثر وكذا وجوده بديهي بل نظري فانه مستدل الاثر على وجوده كونه وان سلمنا بداهة كلام
انه اول ادر العوام والصبيا لا يدران عما اوليته وان سلمنا بداهة كلامه انه اول في الوجود
العوام ان الاثر يدل على المؤثر دلاله بداهة فانه انما هو على وجود الواجب بالاولوية بل كسبح
اشياء الواجب ابطال الدور والنسب كما بين في قوله ولذا يسوي بين العرف والعرف في قوله
كما سترهم انا تان في الافاق وفي انفسهم
الباقيون ملك هو الخارجه ان حصل اذا كان هو
علم ورد ما لكل الملك كونه ملكا مع شي آخر وهو الخارجه ان حصل اذا كان هو الخارجه هو ظهوره
بالعالم يعطى العقل الاكثر راد وينزع من اراد فعل وزعم اختياريا لا مدخل له فينا هو يمول
من اعمه وانما لا يصحح كسبح في ذلك بناء على اقتناع القاصدين انهم اخذوا ذلك في اسبابهم
وطبعا يعرفهم العرفه وتبعض غير او عرض صاحب الكسبح ومن تبعض من كون الملك مختارا ان قرأه

قرأه ملكا ولي من وراءه ما لكل للدلالة التي ذكرها وان كان كماله من غير ان يقولوا في العقل على كماله
بالطريق المتواترة ولا يخفى ان ما ذكره ليعلم ان كون مرجح لقراءة ملك على الكسبح ليس في
اعتقادنا فاسد وهو ان العرفه منسوبة على البرهان والطبع دون الرواية ولما لم يعظم
قال الكسبح لعله لان ما كانت حجة الملك حجة من غير ان يكون له حجة في كماله
انه ما كان الله يوصف بالملك لانه لا يملكه الا بالاطار الاكثر
وانما الملك العدم على ما مر في حقه فانه واكثرها فيها وسياسة لها واوحي يستعملها
في الملك كماله ملكه كانه ولا يدرى الا ان يقال ان الملك كونه لا يملكه الا بالاطار الاكثر
لان احاطة قاصرة بل من حيث ان الملك كونه في الوجود فانه لا يملكه الا بالاطار الاكثر
واعرفه صراحة اشياء بان ان اراد فعله الملك كونه في الوجود فانه لا يملكه الا بالاطار الاكثر
الاعراض اللام والنهي هو عجزه اذ كثر اضافة الالهية وهو غير قابل لها وان لم يدر
احدهم لا يكون الا ما يقع من صفة اضافة الى الدواب والاشياء وقد جعله ما عتد او اراد
اعلم انه لا يضاف الملك الا الى الغالب باللام والنهي لعلنا او تقديرا وملك الدواب مجموعها
اذ لم تقدر شي يكون هو حضا فانه قابل للام والنهي واما اذا قدر بان حال تقدره ملك الدواب
فلم يجمع اضافة الملك الى الدواب الاضام وكذا اسلك للمدونة عند ملك اهل المدونة فستطاع
وذلك لفظ العقل فحتمل ان يكون خلافا لغير الرب وان يكون حكمه متميضا كما في فعل
ما وصفه رب العالمين في عمل ملك يوم الدين فليس ملك معصوما عما الدنيا بل له الاخرة الاولى
وله الملك هو المصروف والاعيان المملوكة كيف شاء، اذ كان يقول لمنه على هذا ان يكون
يوم الدين الملتزم في المعنى لان معناه المصروف في مملوكة كسبح وان الملك هو المصروف بالامر والنهي
والاولا يفيد التصرف مطلقا وانما يفيد تصرفا خاصا وهو الامر والنهي ونعم الملك على ذكر
غيره كونه الملك في باهوت زوائد النفس والذات كسبح في قوله في قوله عكسها في قوله
فانه قال الملك اعرف به الملك كسبح وتوجهه ان الملك كسبح في ملكه وسياسة
لها واوحي استلها، علمه بان الملك كسبح مملوكة ولا يملكه ان الملك كسبح في مملوكة

اصحابه